التَّعْلِيقُ

عَلَى أَحْمَد صَالِح أَبي مُجَاهِد

فِي رِسَالَتِهِ

جُهود الأَلْبَانِي فِي العَقِيدَة

كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين







التَّعْلِيقُ عَلَى أَحْمَد صَالِح أَبِي مُجَاهِد فِي رِسَالَتِهِ جُهود الأَلْبَانِي فِي العَقِيدَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

جزى الله تعالى أخانا الفاضل أحمد الجبوري على هذا الجهد الكبير الذي بيـَّن فيه عقيدة إمام سلفي كبير وذبَّ عنه بعلم وعدل وردَّ تهمة الإرجاء الذي ادَّعاها عليه سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء"، ثم تواصى عليها القطبيون خلفاً عن سلف؛ حتى تأثر بهم على حين غفلة بعض أهل العلم السلفيين بمكر من أولئك؛

فبدأنا نسمع منهم مَنْ يقول: وقع الشيخ في الإرجاء!!

وذاك يقول: قوله فيه إرجاء!!

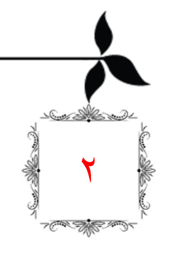
وآخر: الشيخ ليس بمعصوم وقوله على خلاف عقيدة السلف.

ورابع يقول: خالف إجماع السلف.

وخامس: ينصح بأخذ مسائل العقيدة من العلماء الموثوق بهم.

ومن أهل العلم مَنْ توقف في عقيدة الشيخ في الإيمان.

ومنهم مَنْ لم يرد عنه تلك التهمة لشكٍّ دبَّ في النفس من عقيدة الشيخ؛ والله المستعان.

فجزى الله تعالى أخانا أحمد وذبَّ عن وجهه النار يوم القيامة بهذا الكتاب النافع، ثم جزى الله تعالى أخانا الفاضل أبا عبد الله على نقل هذا الكتاب في هذه الشبكة المباركة فقد أعاد من جديد مكانة الشيخ الإمام رحمه الله تعالى في نفوس المرتابين المتوقفين.

ووالله الذي لا إله إلا هو؛ لقد كنتُ قد عزمتُ على كتابة مثل هذا الجهد أو قريب منه؛ حيث قررتُ بعد مطالعة واسعة فيما قيل عن الشيخ الإمام رحمه الله تعالى في صفحات المنتديات من كلام محزن حقاً؛ وأكثره مبنيٌّ إما على جهل أو ظلم أو تلبيس وتحريف.

حتى أني قد جمعتُ نصوصاً كثيرة من كلام الشيخ الإمام رحمه الله تعالى من كتبه ومجالسه ومن ردود تلامذته عنه، ثم نظرتُ في كلام ما قيل عنه فتيقَّنتُ بضرورة الكتابة في بيان عقيدة الشيخ الإمام رحمه الله تعالى والذبِّ عنه ولكن في موضوع مسائل الأسماء والأحكام (مسائل الإيمان والكفر وما يترتب على ذلك) خاصة.

فلما اطَّلعتُ على كتاب أخينا الفاضل أحمد الجبوري فرحتُ كثيراً وبخاصة أنَّ ناقل الكتاب في الشبكة مشرفها، وكنتُ أتمنى أن يُثبَّت هذا الكتاب فترة على أقل حال كحال بعض المقالات وهي من بضعة أسطر أو مجرد نصيحة ثم تثبَّت فترة، ولا ريب أنَّ في كلٍّ خير.

ثم تصفَّحتُ عموم الكتاب، وأمعنتُ النظر أكثر في مسألة الإيمان؛ فوجدتُ الأخ الفاضل قد أجاد وأفاد حتى أعجز مَنْ بعده أن يأتي بزيادة بل رأيتُ في الكتاب نصوصاً للشيخ الإمام رحمه الله تعالى لم أطَّلع عليها بعد.

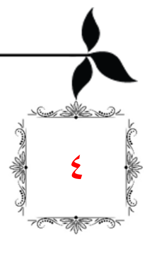
وقد بيـَّن الأخ الفاضل عقيدة الشيخ الإمام رحمه الله تعالى في مسائل الإيمان بجلاء، وردَّ عنه بقوة تهمة الإرجاء، وبيـَّن أن الخلاف في كفر تارك عمل الجوارح قائم بين المنتسبين للسلف، وأنَّ الشيخ الإمام رحمه الله تعالى لم يخرج عن جماعتهم ولم ينفرد عنهم بقول، وكلُّ ذلك حقٌّ بيقين.

ثم ذكر الخلاف في مرتبة أعمال الجوارح من الإيمان؛ هل هي شرط صحة فيه أم شرط كمال؟ وأنَّ قول الشيخ الإمام رحمه الله تعالى بأنَّ الأعمال الصالحة كلها شرطٌ في كمال الإيمان مسبوقٌ بقول بعض السلف، وقد استدلَّ الشيخ الإمام رحمه الله تعالى بحديث الشفاعة وفيه: أنَّ الله تعالى برحمته يُخرج أقواماً ((لم يعملوا خيراً قط)) فالخلاف في ذلك يسوغ.

ولكن لي وقفتان مع الكتاب؛

الأولى: ينبغي أنْ يشير له صاحب الكتاب ما دام أنه يتكلَّم عن عقيدة الشيخ الإمام رحمه الله تعالى في مسائل الإيمان وعن استدلاله في نصرة مذهبه.

والثانية: ينبغي علينا أن نشير لها بعد أن يُطالع القرَّاء ما في الكتاب فيتبادر في الأذهان سؤال عن جوابنا عمَّا ورد من فتاوى بعض أهل العلم التي تشير من قريب أو بعيد بأنَّ الشيخ الإمام رحمه الله تعالى قد وقع في عقيدته شيء من

الإرجاء أو مخالفة ما عليه السلف في مرتبة العمل من الإيمان؛ وإلا تبقى الحيرة في النفوس ولا يُزال منها الشك.

فأما الوقفة الأولى: فإنَّ أخانا الفاضل صاحب الكتاب بعد أنْ ذكر مسألة الصحة والكمال قال بعدها:

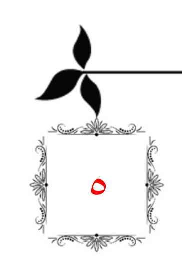
((فعُلِمَ مِن هذا بأنَّ الخِلافَ واقعٌ بينَ أهلِ السُّنة مِن غَيرِ اتِّهامِ بِعضِهِم لِبَعضٍ.

والذي أراهُ راجِحاً في هذهِ المسألةِ –والله أعلم–: أنَّ الأعمالَ **شرطٌ لِصِحَّةِ الإيمان**، فالذي عليهِ مذهبُ السلفِ أنَّ الإيمانَ تصديقٌ بالقلبِ، وقولٌ باللسانِ، وعملٌ بالجوارِحِ، وهذا هوَ شِعارُ أهلِ السنةِ ومذهبُهُم، قال شيخُ الإسلامِ ابن تيمية: (ومن الـمُمْتَنَع أن يكونَ الرَّجُلُ مؤمِناً إيماناً ثابتاً في قلبِهِ بأنَّ الله فَرَضَ عليهِ الصَّلاةَ والزَّكاةَ والصيامَ والحجَّ، ويعيشُ دهرَهُ لا يسجُدُ لله سجدةً، ولا يصومُ مِن رمضانَ، ولا يؤدّي لله زكاةً، ولا يحجّ إلى بيتِهِ فهذا مُمتَنعٌ؛ ولا يصدُرُ هذا إلا مَعَ نِفاقٍ في القَلبِ وَزَندَقةٍ لا معَ إيمانٍ صحيحٍ).

وأمَّا استدلالُ الشيخِ الألبانيِّ –رحمه الله– بحديثِ الشَّفاعَةِ وقد جاءَ فيهِ (لم يَعملوا خَيراً قَط) فَقَد أجابَ عَلى ذلك الإمامُ ابن خزيمة بِقَولِهِ عَقِبَ إيرادِهِ:

(هذه اللَّفظةُ: لَم يَعمَلوا خيراً قَطُّ؛ من الجنسِ الذي يَقولُ العربُ بنفي الاسمِ عن الشيء لِنقصِهِ عَن الكَمالِ والتَّمامِ، فَمَعنى هذه اللفظة على هذا الأصلِ: لَم يَعملوا خَيراً قَطُّ على التَّمامِ والكمالِ لا على ما أوجَبَ عَليهِ وأمَرَ بِهِ





وَقَد بيَّنتُ هذا المعنى في مَواضِعَ مِن كُتُبي) [وأشار في الهامش إلى: "كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل" لابن خزيمة ٢/ ٧٣٢].

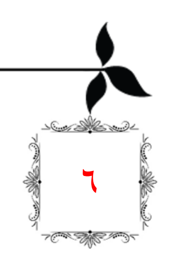
وأجابَ عَنها الشيخُ ابن عُثيمين بِجَوابٍ آخرَ فَقَالَ: (نَفهَمُ هذا أَنَّه عامٌّ، وأنَّ أدلَّةَ كُفرِ تارِكِ الصلاةِ خاصَّةٌ؛ وَمَعلومٌ عند العُلماءِ: أَنَّ العامَّ يُخَصَّصُ بخاصٍّ؛ لأنَّ هذا الحديثَ لم يَقُل: لم يُصَلِّ، حَتى نَقولَ: إِنَّهُ مُعارِضٌ للنُّصوصِ الدَّالَّةِ على كُفرِ تارِكِ الصَّلاةِ، بَل قالَ: (مَن لم يَعمَل خَيرا قَط)، فَلَم يَنُصَّ على الصَّلاةِ، بل عَمَّمَ، ونُصُوصُ كُفرِ تارِكِ الصَّلاةِ خاصَّةٌ، فَتُخَصَّص بها خُصِّصَت بِهِ) [وأشار في الهامش إلى "الأسئلة القطرية ١٩-٢١"])) انتهى كلام صاحب الكتاب.

فالأخ أحمد رجَّح أنَّ الأعمالَ شرطٌ لِصِحَّةِ الإيمانِ بأمرين:

١- أنَّ الذي عليهِ مذهبُ السلفِ أنَّ الإيمانَ تصديقٌ بالقلبِ، وقولٌ باللسانِ، وعملٌ بالجوارِحِ؛ وهذا استدلال خطير في ردِّ قول الشيخ الإمام رحمه الله تعالى، لأنه يلزم منه أنَّ الشيخ الألباني لا يقول بهذا المذهب، وهذا خلاف ما أثبته الأخ الفاضل في كتابه عنه.

ولا يعني أنَّ أعمال الجوارح داخلة في الإيمان أنها شرط لصحته؛ وإلا فما لنا على الخوارج من حجَّة بعدها، إلا أن نقول لا محال: بما أُحدِث من تقسيم ((جنس وآحاد))، وهذا ما لم يتطرق له أخونا أحمد في كتابه لعلمه بأنَّه محدث ولا ينبغي الخوض فيه.





بل أعمال الجوارح هي كمال الإيمان؛ ومن الأعمال ما هو واجب فتدخل في الكمال الواجب، ومنها ما هو مستحب فتدخل في الكمال المستحب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: ((والدِّين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان)) راجع [المجموع ١٠/ ٣٥٥-٣٥٦]، ولَمَّا تكلَّم رحمه الله تعالى عن أصل الإيمان وكماله قال في آخره: ((وأصله: القلب، وكماله: العمل الظاهر)) راجع [المجموع ٧/ ٦٣٧].

وأما الصلاة فعند شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وإنْ كانت هي من أعمال الجوارح في الظاهر إلا إنها مقرونة بالشهادتين فهي من أصل الإيمان لا من كماله؛ ولهذا قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر النص الأول السابق: ((وأما الصلاة فهي أول فرض؛ وهي من أصول الدين والإيمان مقرونة بالشهادتين)).

وكلُّ مَنْ ذهب إلى تكفير تارك أحد المباني الأربعة هو يعدُّ ذلك الركن أصلاً في الإيمان؛ ولا يقول من أجله: أنَّ أعمال الجوارح شرطٌ في صحة الإيمان، فتنبَّه وتأمَّل.

وأما استدلال أخونا أحمد بقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ((من الـمُمْتَنَع أن يكونَ الرَّجُلُ مؤمِناً إيماناً ثابِتاً في قلبِهِ بأنَّ الله فَرَضَ عليهِ الصَّلاةَ والزَّكاةَ والصيامَ والحجَّ، ويعيشُ دهرَهُ لا يسجُدُ لله سجدةً، ولا يصومُ مِن



رمضانَ، ولا يؤدّي لله زكاةً، ولا يحجّ إلى بيتِهِ فهذا مُمتَنَعٌ؛ ولا يصدُرُ هذا إلا مَعَ نِفاقٍ في القَلبِ وَزَندَقَةٍ لا معَ إيمانٍ صحيحٍ)).

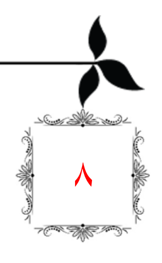
فمع أنَّ النصَّ في سياق الكلام عن كفر تارك الصلاة لا في سياق التأصيل في مسائل الإيمان؛ مع هذا لو أنَّ أخانا أحمد أكمل النصَّ لاستبان الأمر؛ فإنَّ شيخ الإسلام قال: ((ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه **بالامتناع** من السجود الكفار)) فمراده: الامتناع من الصلاة وليس الترك المجرد، وبين الأمرين فرق لا يخفى على مثل الكاتب.

ثم إنَّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يُكفِّر تارك الصلاة في الدنيا إلا إذا دُعيَ إليها فامتنع وآثر القتل، وأما في الآخرة فبالترك المطلق؛ ومذهبه مدوَّن بوضوح في شرح العمدة.

والشيخ الإمام الألباني رحمه الله تعالى لا يُخالف قول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في الدنيا لا في الآخرة.

وهذا يعني: أنَّ كلاهما لا يشترط أعمال الجوارح في صحة الإيمان في الدنيا؛ فهل يقول أخونا أحمد بهذا؟!

وأما الآخرة فأمرها إلى الله الواحد القهَّار، نسأله تعالى برحمته وبمنته أن يرحمنا ويغفر لنا.

٢- وأما استدلال أخينا أحمد الثاني: فهو ما ورد من تفسير كلمة (لَم يَعمَلوا خَيراً قَط) في كلام الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى، وما ورد عن العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى من أنَّ هذا نصٌّ عام، وأحاديث كفر تارك الصلاة خاصَّة، فيُحمل العام على الخاص.

فأما كلام الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى:

فلو أنَّ أخانا أحمد أتعب نفسه في تحريه وتبيانه من كلام الإمام ابن خزيمة نفسه ولم يكتفِ بما ختم به الإمام رحمه الله تعالى لبان له خلاف ما استدل به:

فقد بيَّن الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى المعنى الذي يريده في مواضع من كتابه؛ فهو يريد: أنَّ نفي الخير في قوله: "لم يعملوا خيراً قط" لا يشمل قول اللسان وتصديق القلب وليس مقصوده عمل الجوارح؛

ولهذا بوَّب باباً فقال: ((باب: "ذكر البيان أنَّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلَّم يشفع للشاهد لله **بالتوحيد؛ الموحِّد لله بلسانه إذا كان مخلصاً ومصدقاً بذلك بقلبه**، لا لمن تكون شهادته بذلك منفردة عن تصديق القلب")) [المصدر نفسه ٢/ ٦٩٦].

وهو رحمه الله تعالى بهذا أراد أن يردَّ على من ادَّعى أنَّ من شهد بالتوحيد بلسانه دخل الجنَّة وإنْ لم يوجد في قلبه إيمان!!، قال رحمه الله تعالى: ((باب: ذكر خبر دال على صحة ما تأولتُ: إنما يخرج من النار شاهد أن لا إله إلا الله إذا كان مصدقاً بقلبه بما شهد به لسانه؛ إلا أنه كنَّى عن التصديق بالقلب بالخير، فعاند





بعض أهل الجهل والعناد وادَّعى أنَّ ذكر "الخير" في هذا الخبر ليس بإيمان، قلة علم بدين الله وجرأة على الله في تسمية المنافقين مؤمنين)) ثم ذكر حديث: ((أخرجوا من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن ذرَّة)) [المصدر نفسه ٢/ ٦٩٩].

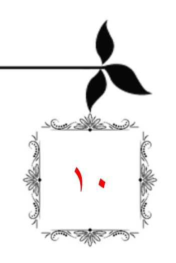
ثم قال: ((باب: ذكر الأخبار المصرحة عن النبي أنه قال إنما يخرج من النار من كان في قلبه في الدنيا إيمان، **دون من لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً قلبه من الإيمان**، مع البيان الواضح: أنَّ الناس يتفاضلون في إيمان القلب ضد قول من زعم من غالية المرجئة أنَّ الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة أنَّ الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح الذي هو كسب الأبدان؛ فإنهم زعموا: أنهم متساوون في إيمان القلب: الذي هو التصديق، وإيمان اللسان: الذي هو الإقرار)) [المصدر نفسه ٢/ ٧٠٢-٧٠٣].

ثم بعد هذه الأبواب تكلَّم عن روايات حديث أبي سعيد رضي الله عنه في الشفاعة وأخبار أخرى متعلِّقة به.

أقول بعد هذا:

فالإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى بقوله: ((لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال)) أراد أن يدفع ما يتوهَّمه أو يدَّعيه البعضُ أنَّ نفي الخير يدخل فيه إيمان القلب؛ وأنَّه يكفي في الشفاعة إقرار اللسان فقط، وهو باطل قطعاً.





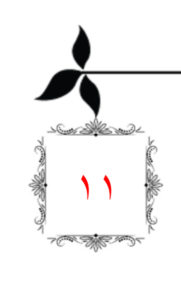
وكلام الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى واضح لِمَنْ تصفَّح الأبواب التي بوَّبها قبل حديث أبي سعيد رضي الله عنه في الشفاعة؛ فلا نُحمِّل كلامه ما لا يحتمل ولا ننسب له ما لا يُريد.

ولهذا نرى أنَّ إماماً آخر من أئمة السلف قد فهم من كلمة ((لم يعملوا خيراً قط)) ما تتضمنه من معنى؛ وهو العلامة الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى حين قال:

((والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من **أعمال الجوارح وإنْ كان أصل التوحيد معهم**، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار أنه: "لم يعمل خيراً قط **غير التوحيد**"؛ خرَّجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً ومن حديث ابن مسعود موقوفاً.

ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة قال: "فأقول يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجنَّ من النار من قال لا إله إلا الله" خرجاه في الصحيحين وعند مسلم "فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك"؛ وهذا يدل على: أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم: **أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحِهم**)) [التخويف من أهل النار ص ٢٥٦]. هذا من جهة.





من جهة أُخرى:

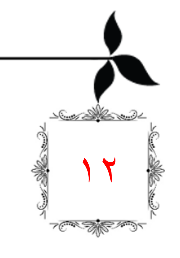
أنَّ كلمة ((لم يعمل خيراً قط)) نعم قد تدل على نفي الكمال في مواضع، ولكنَّها كذلك قد تدل على ظاهرها، وسياق حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه "حديث الشفاعة" الذي وردت فيه كلمة "لم يعملوا خيراً قط" يأبى التأويل ويؤكِّد بقاء اللفظة على ظاهرها:

فالحديث يتكلَّم عن أقوام سيدخلون النار ثم يخرجون منها بشفاعة الشافعين؛ ولو دققنا النظر في العلامات التي يخرجون بها لوجدناها نوعين:

- **الأولى: الإخراج بعلامة ظاهرة:** فقد جاء في حديث الشفاعة: ((يقولون: ربنا إخواننا كانوا **يصلون** معنا و**يصومون** معنا و**يحجون** معنا و**يجاهدون** معنا فأدخلتهم النار. قال: فيقول: اذهبوا **فأخرجوا** من **عرفتم** منهم. فيأتونهم **فيعرفونهم بصورهم** لا تأكل النار صورهم [لم تغش الوجه]؛ فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه ومنهم من أخذته إلى كعبيه فيخرجون منها بشراً كثيراً. فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا)) فهؤلاء معروفون بظاهرهم.

- **الإخراج الثاني بعلامة باطنة ولكنَّ الله يُعرِّفهم بها؛** وهذا يدل على أنهم لا يعرفونهم لا من أهل الصلاة ولا الزكاة ولا الصيام ولا الحج ولا الجهاد ولا غيرها من الأعمال الظاهرة، وإنما يعرفونهم بأعمال القلب (وهي ما زاد في القلب على أصل الإيمان)، وهؤلاء مراتب؛ كما جاء في الحديث: ((ثم يعودون فيتكلمون؛ فيقول: **أخرجوا** من كان **في قلبه** مثقال دينار من الإيمان، فيخرجون





خلقا كثيراً، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا، قال: ارجعوا فمن كان **في قلبه** وزن نصف دينار **فأخرجوه** فيخرجون خلقاً كثيراً، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا. حتى يقول: **أخرجوا** من كان **في قلبه** مثقال ذرة، فيخرجون خلقاً كثيراً)).

بل والعلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى كثيراً ما يُشير إلى الكلمة المتفق عليها في الصحيحين: ((من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال حبة خردل من إيمان)).

ثم بعد هذا لا يبقى أحدٌ عنده شيء من الأعمال لا في الظاهر ولا في الباطن إلا أقوام عندهم أصل الإيمان (تصديق القلب وانقياده ومحبته وتعظيمه) وهؤلاء هم عتقاء الله: ((قال: فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا فلم يبق في النار أحدٌ فيه خير. قال: ثم يقول الله: شفعت الملائكة وشفعت الأنبياء وشفع المؤمنون وبقي أرحم الراحمين. قال: فيقبض قبضة من النار -أو قال: قبضتين- ناساً لم يعملوا لله خيراً قط، قد احترقوا حتى صاروا حمماً. قال: فيؤتى بهم إلى ماء يقال له: الحياة؛ فيصبُّ عليهم فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل قد رأيتموها إلى جانب الصخرة وإلى جانب الشجرة فما كان إلى الشمس منها كان أخضر وما كان منها إلى الظل كان أبيض. قال: فيخرجون من أجسادهم مثل اللؤلؤ وفي أعناقهم الخاتم (وفي رواية: الخواتم) عتقاء الله، قال: فيقال لهم: ادخلوا الجنة فما





تمنيتم ورأيتم من شيء فهو لكم ومثله معه، فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه)).

أقول:

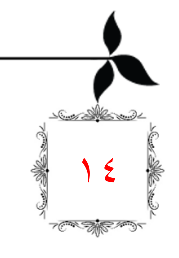
فلو كان هناك علامة ظاهرة (أي عمل -أو خير- على الظاهر) لما انتقل الإخراج إلى ما في القلب، فتدبَّروا هذا يا أولوا الألباب.

فيا أخانا أحمد بهذه الطريقة استدل الشيخ الإمام رحمه الله تعالى على أنَّ كلمة "لم يعملوا خيراً قط" على ظاهرها من غير تأويل في كتابه "حكم تارك الصلاة"، ولم يكتفِ بلفظها مجرَّدة عن السياق كما اختصرتَ في كتابك، وكان الأجدر أن تتطرق لذلك.

وأما الدليل على أنَّ قوله: ((لأخرجنَّ منها مَنْ قال: لا إله إلا الله)) المراد به من أهل التوحيد وليس مجرد القول كما استدرك البعض؛ فهو ما جاء عند الترمذي وأحمد وصححه الألباني عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يَعذَّب ناسٌ من **أهل التوحيد** في النار حتى يكونوا حمماً فيها، ثم تدركهم **الرحمة** فيخرجون، فيلقون على باب الجنة، فيرش عليهم أهل الجنة الماء فينبتون كما ينبت الغثاء في حمالة السيل ثم يدخلون الجنة)).

وعند أحمد وغيره وصححه الألباني: ((وأُدخِلَ من بقي من أمتي النار مع أهل النار؛ فيقول أهل النار: ما أغنى عنكم أنكم كنتم **تعبدون الله عز وجل لا تشركون به شيئاً**؟ فيقول الجبار عز وجل: فبعزتي لأعتقنهم من النار؛ فيرسل





إليهم فيخرجون وقد امتحشوا، فيدخلون في نهر الحياة فينبتون فيه كما تنبت الحبة في غثاء السيل، ويكتب بين أعينهم هؤلاء عتقاء الله عز وجل، فيذهب بهم فيدخلون الجنة فيقول لهم أهل الجنة: هؤلاء الجهنميون، فيقول الجبار: بل هؤلاء عتقاء الجبار عز وجل)).

وأما كلام العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى:

بأنَّ أحاديث كفر تارك الصلاة تخصص حديث الشفاعة الذي فيه أنَّ الله يخرج من النار أقواماً لم يعملوا خيراً قط؛ فهذا اجتهاده.

وإلا فالمصلَّون يخرجون في الإخراج الأول بشفاعة الشافعين من إخوانهم، ثم يبقى أقوامٌ بعدهم ممنْ في قلبه من كمال الإيمان وليس له عمل ظاهر، ولو كان لهم عمل ظاهر لما انتقل الإخراج إلى ما في القلب، ولما احتاجوا إلى أن يُعرِّفهم الله تعالى إلى إخوانهم من أهل الإيمان، ثم يخرج هؤلاء كذلك بشفاعة الشافعين وبحسب ما في قلوبهم، حتى يبقى أقوامٌ ليس في قلوبهم من كمال الإيمان شيء، ليس عندهم إلا أصل الإيمان القلبي من أهل التوحيد، وهؤلاء لا سبيل لمعرفتهم قط، ولكنَّهم لا يخفون على مَنْ خلقهم وهو اللطيف الخبير، فيخرج هؤلاء برحمة أرحم الراحمين؛ وهم عتقاء الله تعالى وليسوا ممنْ شملتهم شفاعة الشافعين، فتأمَّلوا مرَّة أخرى يرحمكم الله.

قال العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى: ((كلمة التوحيد والإيمان القلبي وهو التصديق: لا تقتسمه الغرماء بمظالِمِهم؛ بل يبقى على صاحبه، لأنَّ الغرماء





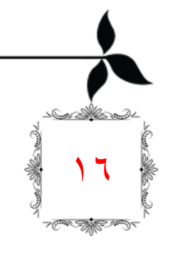
لو اقتسموا ذلك: لخُـلِّد بعض أهل التوحيد وصار مسلوباً ما في قلبه من التصديق وما قاله بلسانه من الشهادة؛ **وإنما يخرج عُـصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين))** [فتح الباري لابن رجب ١/ ٩٥].

والمقصود أنَّ حديث الشفاعة لا يختص بالمصلين بل هو أعم من ذلك؛ وسياقه يأبى التخصيص، وهذا أيضاً ما أشار إليه الشيخ الإمام الألباني رحمه الله تعالى في "حكم تارك الصلاة".

وبهذا اكتملت الوقفة الأولى التي ما أردتُ بها إقناع مَنْ يُكفِّر تارك الصلاة، كلا بل الخلاف في تارك الصلاة سائغ؛ وإنما أردتُ بيان وجهة نظر الشيخ الإمام الألباني رحمه الله تعالى، لئلا يُنسب إلى الإرجاء لكونه يستدل بحديث الشفاعة الذي يستدل به أهل الإرجاء كذلك، ولكن فرقٌ ظاهرٌ بين الاستدلالين.

ونظرة الشيخ الإمام رحمه الله تعالى هذه لو رأيتُ أنَّ أخانا أحمداً زاده الله علماً قد بيـنَّها في كتابه ثم رجَّح قول: أنَّ أعمال الجوارح شرطٌ في صحة الإيمان خلافاً لما رجَّحه الشيخ الإمام، لما تعنيتُ في هذا التعليق أصلاً، فليُعرف ذلك.

مع أنِّي أرى -والله تعالى أعلم- أنَّ ترك استعمال مصطلح "شرط الكمال" و "شرط الصحة" من كلا الفريقين أولى، لِما توهَّم البعضُ وأوهم البعضُ الآخر أنَّ المقصود بالشرط في كلام الشيخ الإمام رحمه الله تعالى هو الخارج عن الشيء؛

وهذا يعني أنَّ العمل عند الشيخ الإمام رحمه الله تعالى لا يدخل في الإيمان وليس منه، وهو باطلٌ كما أثبته أخونا الفاضل أحمد في كتابه.

أسأل الله تعالى أن أكونَ قد وفِّقتُ في الذَّب عن الشيخ الإمام الألباني رحمه الله تعالى، وأكملتُ ما وقع من اختصار في كلام أخينا أحمد في كتابه، والله الموفِّق.

وأما الوقفة الثانية:

وهي ما قد يتبادر في الأذهان من سؤال عن جوابنا عمَّا ورد من فتاوى بعض أهل العلم التي تشير بأنَّ الشيخ الإمام الألباني رحمه الله تعالى قد وقع في عقيدته شيء من الإرجاء أو مخالفة ما عليه السلف في منزلة العمل من الإيمان.

فهذه أتركها إلى أخينا المشرف الفاضل أبي عبد الله حفظه الله تعالى إنْ أذِن لي فيها أكملتُ الحديث، أو لم يأذن أحجمتُ، وهو ذو نظرة في المصالح والمفاسد، وليس لي إلا الوقوف عند رأيه.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر